العراق والمصير الحزين بين الدكتاتورية والتبعية

لا ديمقراطية في ظل التبعية:

جاء في صحيفة "العراق الحر" في عددها التاسع بتاريخ 29 تموز 1991، التي يصدرها المجلس العراقي الحر المعارض للنظام القائم في العراق "تحت عنوان من الملام" ؟

" الحقيقة التي لا يمكن انكارها هي أن العراق دخل حربا وخسرها بالرغم من أن العراقيين لم يكونوا طرفا فيها. والواقع الدولي يفرض ويفترض أن للمنتصر دورا في تحديد المسار السياسي في الدولة المهزومة.

وصار واضحا ان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة يملكون نفوذا في شكل المسار السياسي في العراق مستقبلا. وما حدث أن أمريكا والحلفاء لم يساعدوا في الاطاحة بصدام ونظامه بل وقفوا متفرجين حين قمعت الانتفاضة. وقد تبين فيما بعد أن السبب الرئيسي يعود الى ان الحلفاء وأمريكا بالذات لم يثقوا بقدرة المعارضة على اقامة نظام مستقر يضمن الامن ووحدة العراق مما قد يؤدي الى تفككه ككيان سياسي وجغرافي.

وهنا لا يمكن الا أن نلوم انفسنا. فلو قدمت المعارضة نفسها على انها بحق البديل المؤهل لادارة العراق ولضمان استقلاله ووحدته واستقراره لما حصل ما حصل ولما بقى صدام على رأس السلطة. أن الطريق لازالة النظام سيبقى طويلا ما لم تثبت المعارضة العراقية وبشكل عملي أنها مؤهلة لتسلم زمام الامور وضمان استقرار العراق. وما لم يتم إثبات ذلك فان من بامكانه المساعدة في إزالة النظام سيقف متفرجا ولسان حاله يقول " صدام سيبقى لانه أهون الشرين" . مهمتنا واضحة وان لم ننجزها فلن نلوم الا أنفسنا." انتهى الاقتباس.

وكتب كنعان مكية (الكاتب العراقي المعروف باسم سمير الخليل) في مقال مؤرخ في 24 اذار 1991، تحت عنوان مشروع ليبرالي لبناء عراق جديد (انظر كتابه " الحرب التي لم تكتمل " صفحة 42 - 43) :

" أخيراً، نجد أن القوات المتحالفة التي تقودها الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة القائمة والقادرة على تدمير البقية الباقية من القوات الموالية لصدام حسين. كذلك هناك حاجة الى تلك القوات لاعادة الخدمات الاساسية، على وجه السرعة وللضرورة القصوى، الى البلاد. وعلى العراقيين بخاصة، والعرب بعامة ان يدعوا الولايات المتحدة وحليفاتها الى نشر جيش احتلال مؤقت في العراق حتى تشكيل حكومة انتقالية جديدة وتنظيم قوة أمن داخلي جديدة هناك. ولان هذه القوة ستحفظ السلام، فإن استئناف الخدمات الاساسية سيتم في أسرع وقت ممكن. كذلك هناك حاجة الى قوة الاحتلال المؤقت هذه للمساعدة في إنشاء قاعدة دستورية جديدة يقوم عليها

عراق ديمقراطي منزوع السلاح. فمن الضروري عدم مغادرة قوة الاحتلال المؤقت العراق قبل التوصل الى تسوية شاملة تتعلق بالترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب، وتشمل دول المنطقة كافة."

كما صدر في 20 من حزيران الماضي بيان باسم اللجنة الدولية من أجل عراق حر، جاء فيه :

" نحن الموقعين أدناه ، عراقيين وغير عراقيين، نؤكد قناعتنا بما يلي:

- ان العراق مهد الحضارات، وان شعبه يستحق ويحتاج الى حكومة متحضرة.

- إن الدكتاتورية لا ولن تسمح بالسلام والاستقرار داخل العراق وفي المنطقة.

- ان سلطة القانون وحماية حقوق الانسان والحريات العامة في العراق ضرورة اساسية لأمن الشعب العراقي والشعوب المجاورة.

- وان هذه المبادىء يتم تحقيقها بقيام الشعب العراقي باختيار ممثليه في انتخابات حرة وتشكيل نظام ديمقراطي لا طائفي يصون وحدة البلد في حدوده الحالية ويسمح بالتعبير الكامل والتمثيل الفعال لقومياته وفئاته وطوائفه المختلفة التي تعيش ضمن هذه الحدود، بما يحفظ تعايشها بسلام لمنفعة الجميع.

ولتحقيق هذه الاهداف نعلن عن تشكيل "اللجنة الدولية من أجل عراق حر"، تكون مهمتها الاساسية اتباع كافة السبل الكفيلة باقرار سيادة القانون والمحافظة على حقوق الانسان الفردية والجماعية وحماية الحريات العامة في العراق."

هذا وضمت اللجنة، بالاضافة الى اعضاء عراقيين، اجانب باعتبارهم يمثلون الرعاية الاجنبية (International Patrons) في اللجنة. والملفت للنظر في صياغة هذا البيان غياب الاشارة الى مبدأ استقلال العراق ورفض التدخل في شؤونه وسيادته، بل في احدى المناسبات يطالب البعض منهم ببقاء القوات الاجنبية في شمال العراق وامتدادها الى الجنوب، كما لم يتطرق الى مسؤولية امريكا والغرب في الاستعجال في ضرب المؤسسات والبنية التحتيه الاجتماعية والاقتصادية بحجة تحرير الكويت، وعدم اعطاء المفاوضات الفرصة الكافية لتحقيق هدف الانسحاب بدون حرب. ضمت الاسماء العراقية المشاركة في اللجنة شخصيات مستقلة معروفة بميولها الغربية، اضافة الى ممثلي احزاب وتجمعات قديمة (الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الاسلامي، والديمقراطي الكردستاني)، واخرى حديثة العهد (مجلس العراق الحر والوفاق الوطني العراقي).

ويبدو ان المجموعة العراقية وجدت ضرورة الى ان يكون الغطاء الاجنبي لهذه اللجنة من شخصيات بريطانية وامريكية وثيقة الالتصاق بمؤسسات الحكم في تلك الدول (دفيد هاول - رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني، ديفيد اون - وزير الخارجية البريطاني السابق، كليبورن بيل - رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس

الشيوخ الامريكي، رتشارد ميرفي - مساعد وزير الخارجية الامريكية الاسبق لشؤون الشرق الاوسط واسماء اخرى) اضافة الى اسماء مصرية محسوبه على النظام المصري، وذهبت الى اكثر من ذلك بضم شخصية اسرائيلية معروفه، اسرائيل شاحاك - رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان. ولكن في الوقت نفسه غياب كامل لاي اسم فلسطيني او حتي من العالم الثالث اصحاب الحاجة الملحة للديمقراطية والحرية.

الرهان على امريكا:

جاء اختياري لهذه النصوص والتشيكلات السياسية، لا لكونها مثال فريد في الخطاب والنشاط السياسي لبعض فصائل المعارضة، بل لانها تعكس قناعات حقيقية لعدد لايستهان به من المعارضين واحزاب المعارضة العراقية، خاصة تلك التي تعمل في اوربا والتي تتلقى الدعم المباشر من دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

ان الابعاد الفكرية والسياسية لهذا التحرك تعكس القناعات والمصالح التالية:

- ان العراق الذي يحكمه نظام ديكتاتوري هو المسؤول عن الحرب، وبرغم عدم مسؤولية الشعب العراقي عن اتخاذ قرار الحرب الا ان نتائج الحرب يجب ان يتحملها العراق. وان الحرب على الرغم من قساوتها كانت بمثابة المصيدة التي كادت ان تطيح بصدام تماما، لولا تحفظات امريكية وغربية بسبب غياب البديل العراقي المناسب، ومن هنا جاءت الدعوة من بعض هذه الاحزاب للعمل والتصرف بما يكسب ثقة امريكا والغرب والابتعاد عن كل ما قد يثير مخاوفهم، كالحديث عن الاسلام او العروبة او الاشتراكية او تحرير فلسطين.

- ان الولايات المتحدة اصبحت القوة الرئيسة في العالم، وبالذات في المنطقة العربية، الامر الذي يتوجب علينا التعامل معها كحقيقة وبالتالي اخذ مصالحها، البترولية بالذات، بعين الاعتبار وفي ضمان مصالحها سيمكننا ان نكسب ثقتها وبالتالي دعمها للتخلص من الحكم الدكتاتوري في العراق. وان فشل الانتفاضة في الجنوب والشمال برهان على ضرورة الاعتماد على امريكا من اجل التخلص من صدام وحكمه الدكتاتوري.

- وتأسيسا على هذا الموقف تأمل هذه الاحزاب والتكتلات المعارضة ان تكسب ثقة الغرب من خلال التعاون مع بعض الرموز السياسية والاعلامية الغربية والامريكية وحتى الاسرائيلية، التي تأمل ان تساهم بدورها في التاثير على القرار الامريكي والغربي لصالحها.

- ان هذا الموقف والفهم للحرب يتجاهل حقيقة وهي : انه في الوقت الذي قد يتفق الجميع على ان النظام في العراق ليس حكماً ديمقراطياً ولم يصل الى السلطة بالانتخاب الشعبي الحر.لكن واقع الحال ان النظام العراقي لم يتخذ قرار الحرب ضد دول التحالف بل قام باحتلال الكويت وهذا امر مختلف تماما عن اتخاذ قرار الحرب. واذا كان قرار احتلال الكويت وعدم الانسحاب منها قرارا خاطئاً، الا ان هذا لا يعني ان الحكومة العراقية كانت تريد الدخول في حرب مع دول التحالف، بل ان الشواهد تؤكد عن استعدادها الدائم للتفاوض، كما ابدت فيما بعد

استعدادها للانسحاب ضمن تسوية سياسية شاملة. ان الحرب شنت من قبل دول التحالف بقيادة امريكا وتحت غطاء الامم المتحدة، وبهذا الصدد قد يقال ان النظام العراقي اخطأ بأعطاء امريكا المبرر لضربه، خاصة بعد ان استطاعت امريكا تجنيد مجلس الامن لتبني قراراتها وغياب الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى. كان على الحكومة العراقية وصدام بالذات ان يلجأ الى اي اسلوب اخر يحمي العراق من ضربة عسكرية ماحقة.

أن خطأ القيادة العراقية في احتلال الكويت، لا يبرر خطيئة دول التحالف بقيادة امريكا بضرب العراق بما يتجاوز ادعاءات تحرير الكويت. واذكر في هذا الصدد حديث لي، في اواخر شباط عام 1991، مع الدكتور احمد الخطيب احد قادة المعارضة الكويتية التي تصدت للاحتلال العراقي، قوله بان الحرب التي شنت باسم تحرير الكويت كانت لتهديم العراق وليس مجرد تحرير الكويت.

اخلص من ذلك ان امريكا كان لها مصالح خاصة تتجاوز عبارات الدفاع عن الكويت; كانت تريد ضمان مصالحها النفطية اولاً ومن ثم انهاء العراق ككيان قوي متطور علميا وعسكريا قد يكون له دور عربي معادٍ للمصالح الامريكية والاسرائيلية في المستقبل. اما كون العراق يحكم من قبل نظام غير ديمقراطي فهذا شأن لم يدخل في حسابات واشنطن عند اعتمادها قرار الحرب ضد العراق، وإن استغل علامياً. ان امريكا ضد العراق ليس لانه يحكم من قبل نظام غير ديمقراطي، فقد دعمت واشنطن نظام صدام خلال سنوات الحرب العراقية - الايرانية. كما ان واشنطن تحالفت وساندت انظمة فردية وعائلية غير ديمقراطية في منطقة الخليج والجزيرة وغيرها في العالم. ان الرئيس الامريكي بوش اعلنها صراحة عندما سئل عن غياب الديمقراطية في الكويت بعد التحرير بقوله : امريكا لم تدخل الحرب من اجل الديمقراطية في الكويت او المنطقة.

- وجاء في كلام ديفيد ماك، مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية، مع عدد من رموز المعارضة العراقية المجتمعة في واشنطن بتاريخ 2 آب (أغسطس) 1991، بان هناك شروطاً لابد من توافرها في المعارضة او اي نظام يحكم العراق مستقبلا كي تمد امريكا يد التعاون لها. ومن جملة الشروط التزام العراق والمعارضة بكافة قرارات الامم المتحدة بشأن العراق، بما في ذلك العقوبات وتجريد العراق من قدراته العسكرية والعلمية، اضافة الى دعم المساعي الدولية لتحقيق السلم في المنطقة، بما في ذلك الجهود الرامية لحوار مباشر بين الاسرائيليين والفلسطينين; وبين اسرائيل والدول العربية.

- ان الطرح السياسي للمعارضة العراقية المتحالفة مع امريكا يتناسى الدور الاسرائيلي في توسيع دائرة الحرب باتجاه انهاء دور العراق العربي بما يخدم السلام الاسرائيلي المشروط. ويذهب بعض اطراف هذه المعارضة الى تنظير ضرورة تحجيم دور العراق والغاء امكاناته العسكرية للحد الادنى (جعل ميزانية الجيش بما لايزيد عن2 بالمائة من الميزانية العامة)، وتخلي العراق عن اي دور سياسي فعال على الصعيد العربي والفلسطيني بحجة الاهتمام بشؤونه

الداخلية. الامر الذي يجعل حتى حماية العراق مرهونة بضمانات اجنبية، وبالذات امريكية، أسوة بما حصل لليابان بعد الحرب العالمية الثانية!!

- ان واشنطن تتعامل مع المعارضة العراقية على غرار تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية واخيرا مع القيادة السوفيتية. اي الاستمرار في تصعيد مطاليبها للحد الذي يصبح شرط التعاون هو الانصياع الكامل للارادة الامريكية، المطروحة باسم النظام العالمي الجديد.

- لقد اصبح الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي بمثابة النهج الثابت لمعظم الاحزاب العراقية المغتربة، وكرس ابتعادها او فقدانها للقواعد الشعبية في العراق، واحتياجها للدعم المالي والاعلامي الى ارتماء البعض منها في احضان الدول الاجنبية. وبقدر تعدد الدول المعادية لنظام صدام تعددت القوى الحزبية العراقية، وتوزعت بين هذه الدول فهناك من يعمل ضمن الاطار السوري او الايراني او السعودي، والاخر يسعى لربط الصلة مباشرة مع واشنطن ولندن مما كرس فقدان الارادة الحرة والاستقلالية في عمل هذه التنظيمات. ان حديث هذه التنظيمات عن الديمقراطية اصبح غطاء لا يستر عورة التبعية التي لا يجد البعض منهم حرجاً في التفاخر بها باسم الواقعية .

- تميز عمل هذه القوى والاحزاب العراقية المتحالفة مع امريكا بالتشتت والانقسام على الذات. حتى باتت العودة للمسؤولين الامريكين او السعوديين او الايرانيين او السوريين ضرورة دائمة لفض المشكلات والاختلافات القائمة بين قيادات هذه القوى العراقية التي اصبح تبادل التهم بين اطرافها هو الصفه الدائمة والغالبة على نشاطهما السياسي والاعلامي. وبقدر تبجحهم بشعارات الديمقراطية وحرية الراى نجدهم في الممارسة ينتهجون سياسة تبادل التهم واطلاق الاحكام العفوية بما يذكرنا باسلوب النظام في العراق، ونظرة واحدة الى بعض صحف المعارضة، خاصة الحديثة منها والناطقة باسم احزاب ليس لها تراث سياسي اونضالي شعبي، تقنعنا بزيف ادعاءاتهم.

- ان فشل بعض فصائل المعارضة العراقية المغتربة في مواجهة النظام من منطلق مستقل ووطني موحد ساعد وخدم النظام الدكتاتوري في العراق الذي بات يستخدم ورقة تهافت وتبعية بعض المعارضة المتحزبة في الخارج لتشويه المعارضة الشعبية الحقيقية للنظام وتيئيس الشعب من توفر البديل الوطني المستقل. واقتبس من حديث للسيد فخري كريم عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في ندوة بتاريخ 4 ايار (مايو) 1991 في لندن، قوله في صدد نهج المعارضة العراقية قوله :

" نتحدث عن الديمقراطية بصوت عال جداً ولكن للأسف الشديد حينما نصطدم بأول تجربة تتجاوز قيم الديمقراطية. . ."

وتأكيداً لهذه الحقيقة نجد ان المساعي السورية - السعودية التي دفعت باتجاه عقد مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية في آذار الماضي حيث كرست لجنة العمل المشترك كأداة قيادية للمعارضة، سرعان ما تلاشت وحدتها

واخذت الاطراف المختلفة تتهم بعضها البعض بالانفراد والهيمنة وعدم الديمقراطية. واتجة البعض منهم الى الدعوة الى تجمع جديد خرج للوجود منذ اشهر قليلة باسم لجنة الاتصال والتي تضم، وهذا ليس صدفةً، تكتلات نشأت في لندن والرياض، وهي مجلس العراق الحر، والوفاق العراقي، واتحاد الديمقراطيين العراقيين وبعض المستقلين المقيمين في اوربا. وطرحت هذه التكتلات نفسها كممثل للشعب العراقي وعرضت على الاحزاب الاخرى التي مارست العمل السياسي منذ عقود من السنين والتي كان وما يزال للبعض منها قواعد شعبية في داخل العراق، ان تنضم اليها وتنهي بذلك دور لجنة العمل المشترك.

امام حالة التناقض هذه تدخل اولياء الامر، سوريا والسعودية وايران، للضغط على الاطراف المحسوبة عليها للتعاون مرة اخرى. ومن هنا نسمع بمساع لعقد مؤتمر " طائف " جديد تشبها بمؤتمر الطائف اللبناني، لايجاد صيغة توحد عمل المعارضة العراقية ولتقديمها كبديل مقبول ومحترم امريكياً وغربياً. وبالطبع ان هذا يفترض اتفاق سوريا والسعودية وايران على صيغة مشتركة لعراق المستقبل بما يضمن مصالحها كانظمة هي نفسها لا تمارس الديمقراطية. و فات الاخرين ان الفرق كبير بين عناصر مؤتمر الطائف اللبناني، الذي مثل مصالحة وطنية لقوى وفعاليات سياسية وعسكرية لها وجدوها على الارض، ومشاركة نواب تم انتخابهم من قبل الشعب، وليس تنظيمات معظمها لا وجود لها اصلاً داخل العراق، والبعض منها انشأ بتمويل اجنبي في اوربا والسعودية وسوريا وايران.

ومرة اخرى اود الاقتباس من حديث السيد فخري كريم قوله في هذا الشأن :

". . . لابد انكم تعرفون ان البلدان العربية في غالبيتها تعاني من نفس الاشكاليات التي يعانيها العراق، وأعني بذلك غياب الديمقراطية وغياب أبسط مظاهر الحريات، وهذا طبعاً يتفاوت من بلد الى آخر، ولكن البلدان المقررة للوضع العراقي، أو البلدان التي أصبحت مقررة بهذا الحد أو ذاك فيما يتعلق بالشأن العراقي، يمكن ان تجد في الديمقراطية، التي هي جوهر نضال الشعب العراقي وحركة المعارضة العراقية، عدواً أساسياً لها."

الوجه الاخر للعملة الواحدة : النظام

ان الوجه الآخر لدعاة التحالف مع امريكا-وأي نظام آخر- ما دام معاديا لصدام، هو موقف اولئك القائلين : نحن مع صدام ما دام يقف ضد امريكا. ان هذا الموقف لا يقل ضررا وتفريطا بالمصالح الوطنية والديمقراطية للشعب العراقي عن الموقف المضاد له تماما.

ان التلويح بالعداء لامريكا كتبرير للقبول بالحكم الدكتاتوري هو امر فيه الكثير من التبسيط واللعب على مشاعر الناس، فصدام لم يكن معاديا لامريكا خلال الحرب العراقية - الايرانية، كما ان تصريحاته المتعددة بما في ذلك حديثه مع سفيرة واشنطن قبيل احتلال الكويت فيها تأكيد صريح على رغبة النظام العراقي في ان تكون له علاقات

ايجابية مع واشنطن. كما ينبغي ان نميز بين رفضنا وصاية وهيمنة امريكا على العراق وشعبنا، وبين ضرورة اقامة علاقات متوازنة تعتمد المصالح المشتركة بين البلدين. فابتداءً يمتلك العراق ومنطقة الخليج ما يزيد عن 60% من الاحتياطي النفطي العالمي الثابت، فليس من المعقول ان يسمح العالم وبالذات الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة لدول المنطقة النفطية التصرف بما يؤثر على اقتصادها. وفي الوقت الذي لابد منه لنظم المنطقة من بيع نفطها، فاننا بحاجة لتكنولوجيا الغرب وقدراته العلمية والصناعية. فمن منطلق المصالح المتبادلة يمكن ان تكون هناك علاقات متوازنة بين الطرفين دون تعريض استقلال المنطقة للخطر. وان اكتساب انظمة المنطقة للشرعية الشعبية عبر مؤسسات ديمقراطية سيكون عامل قوة في عدم التفريط بالمصالح الوطنية.

- كان على نظام البعث بقيادة صدام حسين ان يتحمل المسؤوليته كاملة، لا التهرب من مراجعة النفس، والحديث عن الحرب الكارثية بانها مجرد« حدث». وبان القيادة العراقية خرجت من الحرب منتصرة لمجرد ان النظام ما زال قائماً.

ان جرأة النظام على تحمل مسؤولية الفشل في حماية الوطن كان يمكن لها ان تساعد في التخفيف من الماسي التي يعيشها شعب العراق اليوم. والخطوة الاولى في هذا الصدد هي في تخلي رأس النظام عن الحكم وترك الامر للشعب لاختيار البديل ولا يُحمل وزر الهزيمة، وبالتالي لا يُحول الانتصار العسكري لامريكا الى انتصار سياسي.

كتب المعلق الاسرائيلي يوسف لبيد في صحيفة معارف المستقلة بتاريخ 19 اغسطس (اب) 1991 (نقلا عن القدس العربي) قائلاً :

" من حسن حظنا ان صدام حسين لم يستقل ولم يقتل او يقال.

صحيح ان بقاءه في السلطة، بعد كل اعماله البشعة وبعد هزيمته، يثر الاحباط.

فالامر يخالف كل منطق وعدل ويخالف النهاية السعيدة المتوقعة. ففي قصص الاطفال يهزم السيئون وينتصر الجيدون وينتصر الحق.

وبدل ذلك نرى صدام على شاشات التلفيزيون يداعب الاطفال ويصافح مؤيديه. لاشك ان الرئيس بوش فوت الفرصة. فقد اوقف الحرب قبل ان ينهي عمله.

فربما انه سئم القتل الهدم الذي لا يجدي من الناحية العسكرية. وربما خاف ان يتهموه بالقتل الجماعي الزائد مثلما يتهمون الحلفاء بتدمير درسدن والقاء القنبلة النووية على هيروشيما.

وربما اعتقد ان الشعب العراقي وضباط الجيش سيقومون بالاطاحة بصدام. فاكثر الجيوش انظباطا واكثر الشعوب استسلاما كانت ستثور ازاء الثمن الباهظ الذي دفعه العراق ويدفعه مقابل جنون العظمة لدى صدام.

وهذا ما اعتقده بوش واخطا في النهاية، وحسنا فعل عندما اخطأ، فلو اختفى الرئيس العراقي من السلطة لتنفس العالم الصعداء. ولظهر خليفة صدام وكأنه داعية للسلام وكمن يريد انقاذ شعبه، ولسارع مبارك والملك فهد للبرهنة على انهما لم يؤيدا ضرب العراق او شعبه وانما ضرب صدام شخصيا، ولأبدت الامم المتحدة تفهما انسانيا للشعب العراقي المسكين، ولسارعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بتقديم المساعدة لترميم بغداد المدمرة وهي يملؤها الشعور بالذنب، ولاشتغل الضمير الغربي ساعات اضافية من اجل تعويض الشعب العراقي عن معاناته وتعويض الامة العربية عن المس بكرامتها.

وكما حاول الالمان بعد الحرب العالمية الثانية تحميل هتلر كل جرائمهم البشعة، هكذا كان العراقيون سيحولون صدام الى كبش فداء، وسينسى العالم نشوتهم الجنونية عشية حرب الخليج. وكان العالم النير سيلاقي العراق بالترحاب وكأنه ولد عاق عاد الى عائلة الشعوب. وكان الحاكم الجديد للعراق سيستمر في تطوير السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي دون لجان رقابة تزعجه من قبل الامم المتحدة.

فمن سيشك بالنوايا السلمية لمن قام بعزل صدام حسين. وحينها يستمر ذلك الشخص في تطبيق خطط التسلح التي رسمها صدام حسين. وعندها ستصرخ اسرائيل احتجاجا ولكن العالم سيتهمها بدق طبول الحرب. ولذلك من الافضل ان صدام حسين يظل في السلطة. فهو على الاقل معروف بنواياه ولا يتردد العالم في فرض الرقابة على خططه ومحاولة افشالها."

بدون شك استغلت امريكا وحلفاؤها بقاء صدام حسين على سدة الحكم لابقاء بل لزيادة اجراءات العزلة الاقليمية والعالمية على العراق، وبالتالي استمرت امريكا بفرض المزيد من العقوبات والتعويضات على الشعب العراقي، واليوم نجد ان معاناة الشعب العراقي في نقص الغذاء والدواء والغلاء الفاحش هي نتيجة استغلال امريكا لهذه الحالة. فالى متى يتحمل الشعب العراقي الجوع والمرض دون ان يبادر النظام في العراق باتخاذ ما يلزم لاسعاف هذا الشعب.

في مقالة نشرت لي في صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن بتاريخ 23 ابريل (نيسان) 1991 دعوت من منطلق الواقعية والحرص على العراق من السقوط تحت الاستعمار الجديد والهيمنة الاجنبية الى مصالحة وطنية بين حزب البعث الحاكم والقوي الوطنية العراقية المعارضة. وقد قلت انذاك :

"ان هذه المصالحة تفرضها الضرورة وليست من قبيل المطالبة بالوضع الامثل وبالطبع ما كان يمكن الدعوة لمثل هذه المصالحة اذا كانت المعارضة المتمثلة بمؤتمر بيروت والمعتمدة على الدعم الاجنبي قد استطاعت اسقاط صدام وحكم البعث . . . كما ان الحكم في العراق وصل الى طريق مسدود، اما التسليم بكل شروط الاستسلام المفروضة عليه من قبل الغرب الذي يملك اضافة الى السلاح قوة الضغط الاقتصادي بما في ذلك تجويع الشعب، او القبول

بمراجعة النفس والاستعداد بقبول مشاركة الاخرين من شخصيات وقوى واحزاب عراقية في الحكم على اسس تضمن المصلحة الوطنية ..."

ان اكتساب النظام في العراق الشرعية من خلال الانفتاح والممارسة الديمقراطية في اطار دستوري برلماني حر قد تساعد العراق للوقوف بوجه العزلة وقرارات المقاطعة والتعويضات الجائرة. وفي ذلك المقال ذكرت ايضا : " ان الخطوة الاولى يجب ان تأتي من بغداد . . . ان مد جسور الثقة بين الاطراف المختلفة يجب ان تكون الخطوة الاولى في هذا المجال، ودون شك هناك جملة ضوابط لا بد من توافرها."

لقد كان بمقدور امريكا ومجلس الامن استصدار قرار يطالب بأجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولي في العراق كشرط لانهاء العقوبات، خاصة وان هناك الكثير من السوابق في هذا الشأن، واذكر علي سبيل المثال نيكاراغوا، وكمبوديا، واعلان واشنطن وموسكو مؤخرا على اتفاقهما بشان اعتماد انتخابات حرة في افغانستان كوسيلة للخروج من الازمة. ولكن وللاسف ان الولايات المتحدة غير معنية باقامة المؤسسات الديمقراطية في العراق او المنطقة عموما، بل تجد مثل هذه المؤسسات قد تسيء لمصالحها التي يضمنها حكام وانظمة غير ديمقراطية او منتخبة.

ان ممارسة الديمقراطية هي سلاح ماض بيد العراق في حال تطبيقه، فالى جانب استعادة الشرعية التي ستعيد للعراق دوره العربي والعالمي، ستودي الي خلق حالة تفاؤل عربي خاصة بعد الشعور بالمرارة من ان بعد كل الخسائر الجسيمة التي لحقت بالعراق والعرب عموما نجد ان العراق والكويت وكافة انظمة المنطقة تعود الى نقطة الصفر مجددا، وكأن الحرب لم تحصل، بمعنى ان ذات الاسر والانظمة الدكتاتورية مستمرة دون اي تغيير لصالح الحرية والديمقراطية في وقت شملت رياح التغيير والديمقراطية معظم مناطق العالم.

كنا قد توقعنا ان تبادر بغداد الى اتخاذ مايكفل لهذا التغيير الديمقراطي الذي يمكن ان يصبح اساساً لمصالحة وطنية، وفعلاً رحب الكثيرون بالمفاوضات الكردية - الحكومية وانتظر العراقيون اشهر، والى اليوم وهم مشدودين بانتظار سماع خبر التوصل الى صيغة ديمقراطية تسمح لان تكون اساسا للمصالحة الوطنية. ولكن وبكل الاسف دخلت المفاوضات لجة حوار الطرشان، كما ان تفاصيلها بقيت سرية دون ان يسمح للراي العام العراقي الاطلاع او المشاركة فيها.

وكان، تقديري، ان على الحكومة ان تبادر الى فتح الباب لقوى المعارضة العراقية الاخرى غير الكردية للدخول في حوار مشابه، لا ان يبدو وكأن الحكم يريد ان يشق المعارضة من خلال تسويات جانبية اعتمادا على سياسة فرق تسد.

وللحق فانه قد صدرت بعض الاجراءات التي بشرت بالخير، كالسماح للعراقيين بالسفر، وصدور عفو عام عن كافة المعتقلين السياسيين، على الرغم من عدم توفر وسائل التحقق من تنفيذ هذا الاجراء.

وأخيرا صدر في 1 أيلول 1991 قانون الاحزاب السياسية الذي كان من جملة الموضوعات التي دار بشأنها التفاوض مع الجبهة الكردستانية، ويبدو من تعليقات المختصين ان ثمة تعديلات قد ادخلت عليه استجابة لمطالب المفاوض الكردي. لكننا نجد ان هذا القانون على الرغم من كونه متقدما على ما سبق ممارسته من قبل البعث خلال العشرين سنة الماضية، الا انه يبقى بعيداً عن تحقيق الصيغة الديمقراطية المنشودة لضمان حرية المعتقد والتنظيم الحزبي السياسي. ولست هنا بصدد مناقشة القانون، ولكني اكتفي بذكر بعض الملاحظات التي تنتقص من ديمقراطية القانون. واذكر مايلي:

1- تشترط المادة الثالثة على الحزب السياسي " ان يقدر ويعتز بتراث العراق وتاريخه المجيد والمنجزات التي حققها النضال الوطني وبخاصة ثورتي 14 تموز 1958، 17 - 30 تموز 1968 العظيمة "، ان في هذا تجاوز على حرية المعتقد السياسي بالنسبة للكثيرين الذين يعتقدون بان ثورة 14 تموز فيها الكثير من العيوب والاخطاء وان التطور التدريجي من غير اللجوء للانقلاب العسكري كان سيحقق للعراق الاستقرار والتطور المنشودين. كما ان البعض برفض ويدين كافة المحاولات الانقلابية واستخدام الجيش للوصول الى السلطة، بما في ذلك انقلاب او كما يسميه القانون بثورة 17 - 30 تموز. وليس هذا من منطلق الرفض للبعث او لفكره وانما انطلاقا من رفض استخدام العنف او الجيش في تغير نظام الحكم.

2- تشترط الفقرة 4 من المادة 10 ان تكون بغداد مقر الحزب. على الرغم من ان هذه ناحية قد تكون بالنسبة للبعض ثانوية او تفصيلية، الا انها تنطوي على قيد غير مبرر، خاصة اذا ما اعتمد الحكم الذاتي لكردستان العراق، او اذا ما سار العراق باتجاه اللامركزية الادارية، الا اذا كان المراد ان تبقى قيادات الاحزاب تحت رقابة الحكم المباشرة في بغداد.

3- تشترط المادة 17 ان " تكون نشاطات الحزب الخارجية وعلاقته بالاحزاب والمنظمات السياسية في الخارج من خلال لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني " ، قد يكون حرص المشرع على ضمان عدم تبعية او هيمنة جهة اجنبية على نشاط الاحزاب في العراق وراء هذا النص، ولكن يبقى النص غير ديمقراطي، خاصة بالنسبة لاحزاب غير ممثلة (او ذات تمثيل محدود) في المجلس الوطني فانها ستجد اعمالها تقرر من قبل جهات حزبية مختلفة او مناوئة لها. واعتقد اننا اذا كنا حاليا في مرحلة تحتاج للتحوط من تأثير الاجنبي على اعمالنا والتغلل في نشاطنا الحزبي، فانه قد يكتفى بان يتم اعلام اللجنة البرلمانية باي اتصال او نشاط خارج القطر دون الحاجة لطلب الموافقة.

4- ان المادة 19 من القانون تحظر العمل السياسي في الجيش لكافة الاحزاب بأستثناء حزب البعث وذلك " لدوره التاريخي في تفجير وقيادة ثورة 17 - 30 تموز العظيمة ومسيرتها الظافرة ومنجزاتها الكبيرة". اعتقد ان ابعاد

الجيش عن السياسية امر واجب في اي نظام ديمقراطي ولكن ان يحصر العمل لحزب واحد فهذا هو عين التفرد الذي هو نقيض للديمقراطية والمساواة السياسية. واذا ما كان البعث يخاف من استخدام الجيش للتآمر فان هناك وسائلاً اكثر فاعلية. كأن يصار الى منع تدخل الجيش في السياسية بشكل مطلق، خاصة وان مفهوم الديمقراطية السياسية ينطوي على مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية والبرلمانية وهذا يعني ان هنالك احتمالاً حقيقياً ان يخسى حزب البعث عن السلطة عن طريق الانتخاب، وعليه فأن بقاء احتكار العمل في الجيش للبعث يعني عمليا وضع العملية الديمقراطية تحت رحمة الحزب المسيطر على الجيش وهذا يناقض اي فهم للديمقراطية. واذا ما كان هناك شعور بان عملية التحول من الجيش الحزبي الى الجيش غير الحزبي تحتاج لوقت، فعندئذ يصار الى تحديد فترة انتقالية يتم بموجبها انهاء دور الجيش السياسي تماما.

ان هذه جملة ملاحظات كان من الافضل ان يشارك الجميع بدراستها ومناقشتها ولا يقتصر بحثها من قبل البعث والاكراد مثلاً، خاصة ليس هناك صحافة مستقلة وحرة داخل القطر. ولا ادري كيف ستتاح للمستقلين مناقشة هذا القانون !!!

من منطلق الحرص على الوطن وليس التعجيز السياسي اقول بالرغم من بيانات وتصريحات المسؤولين وبعض الاجراءات الايجابية للنظام، الا انه لا تزال هناك هوة كبيرة بين النظام من جهة و المواطنين والمعارضة الوطنية الولاء من جهة اخرى.

ماتزال الصحافة العراقية حكر على السلطة، و الصحف اليومية، موزعة بين جريدة للحزب الحاكم واخرى للدولة وثالثة ناطقة باسم وزارة الدفاع، وصدرت اخرى جديدة بعد الحرب يرأس تحريرها ابن رئيس الجمهورية، اما جريدة العراق التي يرأس تحريرها الاكراد، فهي نسخة مكررة لصحف الدولة ولا تعبر عن اراء الاحزاب الكردية.

اعلنت السلطة عبر قنواتها الاعلامية عن قناعتها وقرارها بالتوجه نحو التعددية، وبالتالي انهاء سيطرة الحزب الواحد، ولكن في الواقع لم تتخذ بعد الاجراءات الفعلية لفصل هيمنة حزب البعث على الدولة، فما زالت كافة ادارات الدولة لا تسلم الا للعناصر البعثية اعتمادا على مبدأ الولاء اولا، وما بعض الاجراءات التي اتخذت بتعين مدير عام للتلفزيون غير بعثي او فتح كلية التربية للطلاب غير البعثين الا رتوش لا تقنع الجمهور فعلا بقرار السلطة بفصل الدولة عن الحزب. وخير مثال على ذلك ان كافة وزراء الدولة هم من البعثين، كما ان مجلس قيادة الثورة اصبح تلقائيا يضم كافة اعضاء القيادة القطرية للحزب، وهؤلاء بدورهم تقاسموا الحقائب الوزارية. وجاء في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 17 آيلول 1991 بان الديمقراطية التي يريدها للعراق هي ليست ديمقراطية اوربا الغربية!! الامر الذي يعني عمليا عدم الاستعداد لاعتماد مبادىء الديمقراطية التي باتت عالمية، وليست غربية او شرقية، والمتمثلة بحكم المؤسسات في اطار فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، واعتماد التمثيل البرلماني الحر القائم

على المساواة كوسيلة للرقابة ومحاسبة السلطة التنفيذية ، الامر الذي لا يتحقق الا بتعدد الاحزاب وحرية العمل السياسي، والصحافة والقبول بتداول السلطة سلميا، واطلاق الحريات وضمان حقوق الانسان كما نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 و العراق احد الموقعين علية. ان هذه الأمور من صلب الممارسة الديمقراطية واي انتقاص منها بحجة انها غربية او غير ذلك هو تبرير غير مشروع ودعوة لاستمرار الانفراد والدكتاتورية.

وطالما سمعنا ان النظام كان يريد ممارسة التعددية منذ زمن ولكن الظروف حالت دون ذلك. قد تكون هذه الحجة مقبولة لو ان الامر يتعلق بأجراء ثانوي او شكلي كقانون اصلاح التعليم او الادارة على رغم من اهميتهما، ولكن الامر يتعلق بامر حيوي واساسي ومع ذلك لم تجد القيادة السياسية الوقت الكافي لتشريع هذا القانون عبر اكثر من عشر سنوات !!! ان المثل الشعبي المصري: اسمع كلامك يعجبني وارى اعمالك اتعجب !! يعبر بصدق عن واقع الحال.

كما ان ادانة سلوك التبعية والارتزاق عند بعض عناصر وفصائل المعارضة لا يعني غياب المعارضة الحقيقية والفعلية للحكم الدكتاتوري.

وان خطئة لجوء بعض المعارضين الى الارتزاق والاعتماد على قوى خارجية تقع الى حد ما على عاتق النظام الذي حرم البلد من قيام معارضة وطنية بسبب الاضطهاد مما دفع المعارض الى الهجرة وبالتالي الاعتماد على الاجنبي، فمن ناحية ساعد النظام العراقي، عن قصد او غير قصد، على نمو ظاهرة الارتزاق السياسي.

واليوم بعد الهزيمة العسكرية، ادى فشل النظام في مد جسور الثقة بين الحكم والمعارضة الوطنية الولاء من خلال ممارسات ديمقراطية حقيقية تعيد الشرعية للحكم، ان اصبح المجال مفتوحا للعناصر والاحزاب المرتزقة لتصدر العمل السياسي المعارض. و لا يحق لنا ان نلوم المواطن العادي، بعد ان وصل الى حالة من اليأس والقنوط، ان يرضى باي قوة تنهي حالة الجوع والمعاناة التي يعيشها حتى ولو كانت وصاية اجنبية. ان وصول شعبنا الى هذه الحالة النفسية هي الانتصار بعينه للقوى التي لا تريد لعراقنا ان يكون ديمقراطيا مستقلا وقوياً. وهكذا يخدم النظام بقصد او دون قصد ارادة اعداء العراق.

ان المطلب الوطني الواضح والصريح يتلخص بمايلي :

لا للدكتاتورية والحزب الواحد. . . ولا للهيمنة والوصاية الاجنبية. . . نعم للانتخابات الحرة في ظل نظام برلماني تعددي حر و مستقل الارادة وعراق ذات سيادة.

والى ان نرى بوادر هذا التحول يبقى عراقنا حقا عراقا حزينا.

(القدس العربي، لندن 19 تشرين الاول 1991)

⁂